محليات

٣٠ بالمئة ازدياد نسبة المواد المؤتمتة في كلية الحقوق بدمشق

ملندي لـ«الوطن»: مقترحات لتحسين الكتاب الجامعي.. الكتاب الإلكتروني فكرة مطروحة من التعليم العالي

| فادي بك الشريف

كشف عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور ماهر ملندي لـ«الوطن» أن عدد المواد المؤتمتة في الكلية خلال عام ازداد بمعدل ٣٠ بالمئة، مؤكداً التوجه لأتمتة ٥ مقررات جديدة، علماً أن هناك آلية متبعة للتعامل مع المواد وأتمتتها بالنسبة للسنوات الثلاث مع انخفاض الأتمتة تدريجياً في السنة الرابعة وأهمية اعتماد المواد التقليدية، منوها بأن نسب المواد المؤتمتة في السنة الرابعة تصل إلى ٥٠ بالمئة.

مضيفاً: إن بعض الأساتذة ونتيجة العدد الكبير للطلاب يعتمد الأتمتة كحل لصعوبة تصحيح المواد وتأخير تصحيح المواد، والبعض الآخر للتخلص من الانتقادات حول طبيعة المواد الأمر الذي يدفعه لتحويلها من تقليدية إلى مؤتمتة، مبيناً أنه لم تأت هذا الفصل أي شكوى على الإطلاق بحق أي أستاذ جامعي.

وقال ملندي: لا أقبل على الإطلاق ما يشاع على صفحات التواصل الاجتماعي الفيسبوك عن وجود أستاذ جامعي يتقصد الطلاب ويعاملهم كأعداء، معتبراً أن هذا الكلام غير صحيح، مؤكداً التدقيق في جميع المقررات، مضيفاً: نحن لسنا مثاليين، لدينا أخطاء ولكن تتم متابعتها ومعالجتها.

وأشار عميد الكلية إلى وجود أساتذة تتشدد في التصحيح بشكل كبير، ولكن التعامل مع الورقة الامتحانية يكون حسب سلم التصحيح الذي يعتبر المقياس، مضيفاً: لدينا في الفصل الماضي مادة وحيدة نسبة نجاحها دون الـ٢٠ بالمئة، وصدر قرار بتحويلها من تقليدية إلى مؤتمتة، علماً أن ٨ مقررات نسب نجاح تجاوزت الـ٨٠ بالمئة، كما لوحظ وسطياً أن نسب النجاح في أغلب المواد بين ٤٠ و٦٠ بالمئة، مؤكداً أن نسب النجاح مرتفعة، ولكن بعض الطلاب يقيّم الكلية والمواد الجامعية بحسب نتائجه فيها.

ولفت ملندي إلى أن الكلية تصدر اليوم برنامج الدورة التكميلية للتعليم المفتوح، كما تصدر برنامجي الدراسات العليا والتأهيل والتخصص، مشيراً إلى أن امتحانات الدراسات العليا تنطلق بـ٣٠ الجاري، والتأهيل والتخصص ٢١ الشهر القادم.

وبيّن عميد الكلية تقلص الاعتماد على الملخصات الجامعية، ذاكراً أنه تم رفع مقترحات لتحسين وضع الكتاب الجامعي على صعيد التبسيط والاختصار والتركيز على المعلومة القانونية، كما هناك توجه لدى الوزارة مستقبلاً بتطبيق الكتاب الإلكتروني الذي سيقضي على الملخصات. مضيفاً: هي فكرة مطروحة من التعليم العالي بالنسبة لمختلف جامعات القطر.

وقال: إن بعض الكتب جاف وفيه «حشو زائد» الأمر الذي يدفع الطلاب إلى الاعتماد على الملخصات التي تحوي معلومات غير صحيحة وتتسبب برسوب الطالب، مشيراً إلى وجود عدة مقترحات تتم دراستها حالياً.

١٧٠٠ دعوى في دمشق وريفها

العلبي لـ«الوطن»: ٧٥ بالمئة من دعاوى التأمين في الريف حوادث سير معظمها على طريق حرستا

➤ انخفاض نسبة الضبوط الوهمية

➤ معظم محامي شركة الدولة لا قدرة لديهم على الدفاع عن حقوقها

| محمد منار حميجو

كشف رئيس محكمة استئناف التأمين في ريف دمشق ماهر العلبي أن نحو ١٧٠٠ دعوى تأمين في دمشق وريفها منها ٧٠٠ في بداية واستئناف الريف، معلناً أن نحو ٧٥ بالمئة من هذه الدعوى في الريف حوادث معظمها وقعت على طريق حرستا دمشق الدولي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح العلبي أن ٢٠ من الدعاوى المنظورة في الريف هي تراجع لشركات التأمين بالمبالغ التي دفعتها للمتضررين على حين ٥ بالمئة متعلقة بحوادث أخرى مثلاً حريق معامل أو أضرار في المنشآت وغيرها.

وأكد العلبي أن هناك انخفاضاً في الضبوط الوهمية في الفترة الماضية، معتبراً أن هذا الموضوع إيجابي ويعود إلى فتح الباب للشركات الخاصة للدخول في سوق التأمين ما دفع المواطن إلى اختيار الشركة التي تناسبه.

وبيّن العلبي أن هناك طريقين لحصول المواطن على مبلغ التعويض الأول يكون بالتراضي بين المتضرر وشركة التأمين عبر فحص الضرر من خبراء تعينهم الشركة على حين الثاني يكون بقرار قضائي حينما يعتبر المتضرر أن التعويض التي دفعته الشركة له غير مناسب.

وأشار العلبي إلى أنه لا حد أدنى أو أعلى للتأمين باعتبار أن ذلك يعود إلى طبيعة الضرر الجسدي والمادي، موضحاً أن هناك بنوداً خاصة وتفاصيل لكل حالة ومن ثم لا يمكن تحديد التعويض.

وأكد العلبي أنه يحق للشركة أن تعود بالمبلغ التي دفعته للمتضرر حينما يكون هناك مخالفة لعقد التأمين مثل أن يقود من دون إجازة سوق أو أنه سكران أو أنه كان يقود سيارة عمومية وشهادته تخوله فقط قيادة سيارة خصوصية وغيرها من الأمور التي فيها مخالفة قانونية.

وأضاف العلبي: كما يحق لشركة التأمين الرجوع بفرق المبلغ الذي دفعته للمتضرر مثل أنها دفعت ٥٠٠ ألف والتعويض كان ٣٠٠ ألف، آملاً ألا ترجع على المتضرر بمبالغ بسيطة مثل ٥٠ ألفاً وما دون باعتبار أن ذلك يخفف الضغط على المحامين الذين يتوكلون في مثل هذه الدعاوى.

ولفت العلبي إلى ضرورة أن يكون هناك تعديل لقانون التأمين وليس أن يصدر قرار يوضح موضوع التأمين، مشيراً إلى أن القرار لا يفتح مجالاً للاجتهاد لذلك يفضلون القضاة التشريع القانوني.

ورأى العلبي أن تقييم أداء المحامين الذين يتوكلون في دعاوى التأمين يعود إلى طبيعة الراتب الذي يتقاضونه، مشيراً إلى أن أداء محامي تأمين الدولة يختلف عن زميله في الشركة الخاصة.

وأضاف العلبي: معظم محامي شركة الدولة ليس لديهم القدرة على أن يقوموا بمقام الدفاع عن حقوق مؤسسة التأمين.

المشكلة.. أرباب العمل لا يسجلون عمالهم في التأمينات

العمال وأرباب العمل والجهات الوصائية.. لغز يحتاج إلى فك شيفرته!

| هناء غانم

التزامات القطاع الخاص بموجب قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية كان عنوان ندوة الأربعاء التجاري التي تقيمها غرفة تجارة دمشق تناولت فيها أهم الالتزامات التي تقع على صاحب العمل تجاه العمال والوزارات والمشاكل التي يواجهونها مع الجهات القائمة على تنفيذ قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وخاصة أنه خلال الأزمة تم خروج العديد من المنشآت والمصانع من الخدمة، كما تم النظر في حال العاملين في هذه المنشآت.

وبيّن معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ركان الإبراهيم أن الوزارة كانت قد طلبت من أصحاب العمل التبليغ عن الضرر وعدد العمال لديها ليتم إعفاؤهم من الاشتراكات والرسوم المترتبة عليهم تجاه العمال لافتاً إلى أن هناك لغزاً غير مفهوم بين رب العمل.. والتأمينات.. والوزارة، مؤكداً أنه لا يوجد ثقة بينهم.. متسائلاً لا أعرف هل اللغة التي توضع فيها التعليمات والتعاميم لاتينية وبحاجة إلى فك شيفرتها!! لأنه للأسف هناك بعض أرباب العمل لا يريدون تطبيق القانون ويتجاهلون ثقافة العمل ولديهم قناعة واحدة هي أن ما تأخذه التأمينات هو ضريبة مرتفعة ولابد من التهرب منها بأي وسيلة لذلك يلجأ أصحاب المعامل والمنشآت إلى عدم تسجيل عمالهم بالتأمينات، علماً أن سورية أقل دولة في العالم تدفع تأمينات سواء بالاشتراكات أو غيرها وهناك دول تصل التأمينات والمزايا التي تقدم للعمال إلى ٤٥ بالمئة.

وأضاف قائلاً: مؤسساتنا السورية يضفي عليها طابع الأسرية وعدم الجدية وتتبع سياسة «الخطيي» من أصحاب العمل مثلاً.. هذا العامل وضعه سيئ يقوم صاحب العمل بدفع بعض الالتزامات عنه أو تأمين مبلغ من المال له نظراً للظروف المعيشية الصعبة الأمر الذي يدخلنا في دوامة مفادها لماذا لا يتم تطبيق القانون دون إحراج أي عامل أو التعطف عليه..؟

بدوره أكد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن مشكلتنا الحقيقية كتجار وأرباب عمل هو تعدد الجهات الوصائية التي تفرض علينا تعليمات وقرارات ترهق التاجر متجاهلة أن لرب العمل الكثير من المشكلات والهموم التي تعترض مسيرة عملهم يومياً.

مدير الشؤون الاجتماعية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أيمن مدني أكد أن المشكلة التي تتكرر باستمرار هي عدم التزام أصحاب العمل بتسجيل عمالهم ودفع الاشتراكات.

وفي سياق متصل قال التاجر نزار قباني: ما يدفع للتأمينات الاجتماعية هو نسبة مرتفعة وحتى العمال يطالبون بعدم دفعها للتأمينات على اعتبار أنها لا تقدم ولا تأخر بالنسبة لهم لأن التأمينات الاجتماعية لا تؤمن إلا إصابة العمل وبعد العديد من الصعوبات والصد والرد وبعد خمس أو ست سنوات تدفع للعامل أو لا تدفع.

جرمانا تعاني كارثة نظافة والمجتمع المحلي غير متعاون ونحتاج لألف عامل

رئيس بلدية جرمانا: سجن متعهد النظافة لأنه المسؤول عن تفاقم مشكلة القمامة!

| الوطن

أكد رئيس بلدية جرمانا خلدون عفوف وضع أحد متعهدي النظافة في المدينة في السجن لمخالفته القوانين، مشيراً إلى أنه السبب الرئيسي في تفاقم مشكلة القمامة، إذ أهمل قمامة بعض الأحياء لما يزيد على عشرة أيام.

وأكد عفوف في حديثه مع «الوطن» أن المدينة لا تعاني من مشكلة بل كارثة نظافة، سببها العديد من المشكلات المتراكمة، كقلة الإمكانيات نتيجة استقبال المدينة لأعداد كبيرة من المهجرين حتى وصل التعداد السكاني فيها لما يقرب المليونين، وبالمقابل فإن المناطق المحررة تعاني دماراً كبيراً وهذا لم يساعد على عودة المهجرين في المدينة إلى مناطقهم.

وأضاف عفوف: إن البلدية تعاني قلة اليد العاملة ما يتسبب في توقف الآليات عن العمل، موضحاً أنه مع تحرير الجيش العربي السوري للغوطة سُحب ما يقارب ١٤٠ عاملاً لتوزيعهم على البلدات والمناطق هناك، وما تبقى في بلدية جرمانا من عمال هو ٢٥ فقط في ظل حاجة المدينة إلى ما لا يقل عن ١٠٠٠ عامل، مشيراً إلى أن البلدية تقدمت بالعديد من طلبات التوظيف بعقود سنوية وشهرية، لكنها لم تلقَ إقبالاً بسبب أن الشريحة العمرية المطلوبة للتوظيف غير موجودة وأيضاً بسبب ضعف الأجر.

وبخصوص المنشآت الصناعية والحرفية في جرمانا، أوضح عفوف أن المدينة تحوي منشأة واحدة فقط وهي سياحية، وما تبقى هو مشاغل ومعامل وورش مصانعة لا يتجاوز عددها ٣٠٠، مبيناً أن هذه المشاغل والمعامل لا تتحمل سوى ٢٥٪ من عبء مشكلة القمامة في جرمانا، مضيفاً إن البلدية وجهت إنذارات لـ١٥٠ منهم لعدم ترحيل مخلفاتهم، وأنها قامت بختم ٨ معامل خياطة بسبب المخالفة، مضيفاً إن البعض من هذه المعامل والورش انتقل إلى المدينة خلال سنوات الأزمة، وأن البلدية غير قادرة على توجيههم إلى المدن الصناعية إذ لا يوجد قانون ينص على هذا.

وبين عفوف أن ما يخرج من قمامة يومياً من مدينة جرمانا يتراوح بين ١٠٠٠ و١٢٠٠ طن، مضيفاً إن أغلب المجتمع المحلي في المدينة غير متعاون وثقافة رمي القمامة عند الثامنة مساءً غير موجودة، وهذا يرجع إلى اختلاف ثقافات القاطنين في المدينة، مشيراً إلى وجود ٣٠ لجنة عمل تطوعي في المدينة تساعد البلدية على نقل القمامة أسبوعياً، ولكن هؤلاء لا يتجاوز عددهم ٢٠ ألفاً.

وذكر عفوف أن حل مشكلة القمامة قيد التنفيذ، إذ تقدمت به البلدية إلى المحافظة والأخيرة وافقت عليه، وهو إدخال المتعهدين للعمل ضمن قطاعات المدينة الثلاثة، وخصوصاً أنهم قادرون على جلب العمال وأن السيطرة على المشكلة ستكون أكبر في حال وجودهم، مضيفاً إن الجدول الزمني لحل المشكلة لا يتجاوز الشهر.

مداخل دمشق قيد التجميل

مدير الإشراف في محافظة دمشق لـ«الوطن»: ١٥ مليار ل.س تكلفة إعادة تأهيل مداخل دمشق وشارع فارس الخوري

الإعداد لإعلان جوبر والقابون مناطق تنظيمية حسب القانون رقم ١٠

| محمود الصالح

أكد مدير الإشراف في محافظة دمشق علي الحلباوي المباشرة بتأهيل مداخل مدينة دمشق بعد إعلان كامل محافظة دمشق ومحيطها خالية من الإرهاب، لإتاحة استخدام الطرق بالشكل الأمثل والمحافظة على جمالية المدينة وتقييد إشغال الأرصفة والشوارع داخل المدينة بما يؤمن مرور آمن ومريح للمشاة، وانسيابية في حركة المرور للحيلولة دون حدوث نقاط تكدس مروري.

وبيّن الحلباوي أنه تمت المباشرة عبر أربعة محاور هي محور أوتستراد دمشق وحمص من عقدة القابون وحتى البانوراما، ومحور أوتستراد دمشق وحمص من البانوراما وحتى طريق مطار دمشق الدولي.

ومحور شارع فارس الخوري، ومحور أوتستراد دمشق درعا الدولي الجديد والقديم، إضافةً إلى تأهيل كراج انطلاق الشمال -الهوب هوب-، وكراج وصول البولمان.

وأوضح الحلباوي أن تكاليف العمل في هذه المشاريع وفق الدراسة الأولية للمدخل الشمالي تبلغ ٦,٥ مليارات ليرة، وللجنوبي ٧,٥ مليارات ليرة ولشارع فارس الخوري ٦٥٠ مليون ليرة ، لافتاً إلى أنه تم تخصيص ٥ مليارات ليرة حتى الآن، وسيتم توفير كل ما تحتاجه هذه المشاريع من اعتمادات بشكل متتابع.

وأكد الحلباوي أنه تم العمل مع جميع محاور مداخل مدينة دمشق كمحور متكامل بجميع أعمالها وأنقاضها، ويجري حالياً إعادة رسم ملامح العاصمة العريقة دمشق ضمن رؤية تنظيمية وتخطيطية مستقبلية جديدة من خلال الاستثمار الأمثل والفعال للأدوات والموارد المتاحة كافة، بما فيها الأنقاض الموجودة في مداخل مدينة دمشق بالكامل والتي تستخدم في عدة أغراض، كإعادة تشكيل حدائق المداخل والمسطحات الخضراء بالكامل. وإعادة تأسيس الطرقات الدولية التي قامت المجموعات الإرهابية بتدميرها.

وعن الرؤية الإستراتيجية لمحافظة دمشق حول «دمشق ما بعد الحرب»، وما مصير المناطق التي عاث فيها الإرهابيون فساداً خلال فترة الحرب قال: بعد التجربة الرائدة التي أسسها المرسوم التشريعي رقم: ٦٦ لعام ٢٠١٢ بإحداث المنطقتين التنظيميتين جنوب المزة، وعملاً بمحددات المصور العام لمدينة دمشق، تمت المباشرة بإعداد الدراسات التنظيمية لمنطقتي جوبر والقابون لإعلانهما منطقتين تنظيميتين حسب القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨، إذ تجري جميع أعمال تأهيل مداخل المدينة التي تمت المباشرة بها، بالتنسيق الكامل مع الجهة الدارسة تنظيمياً، بحيث تكون كل الأعمال التي تتم حالياً والتي ستتم مستقبلاً، خطوات مدروسة ضمن خطة واضحة الأهداف، وصولاً إلى اللوحة المرسومة تنظيمياً لمدينة دمشق.

ولفت الحلباوي أنه في أعمال التأهيل تكون حزم الأعمال مفروضة حسب واقع الحال، وجرائم التخريب والسرقة التي قامت بها المجموعات الإرهابية وأنفاق الإرهابيين المنتشرة على كامل محاور المدخل الشمالي لمدينة دمشق باتجاه القابون وباتجاه المتحلق الجنوبي، فرضت واقعاً مأساوياً، يجري التعامل معه بدقة لجهة حصر الأعمال المطلوبة وجردها وتصنيفها ضمن البرنامج الزمني والوظيفي والمالي.

تم تصنيف هذه الحزم حسب الأولويات بأعمال الهدم والترحيل الخاص بالأبنية الخطرة إنشائياً من جهة، والأبنية التي قامت المجموعات الإرهابية بحفر الأنفاق تحتها والتي تتراوح بين طابق وثلاثة طوابق تحت الأرض، وإعادة تأهيل الطرق الدولية على هذه المحاور بالكامل، وكراج الوصول في مركز انطلاق الشمال، وإعادة تأهيل مركز انطلاق الهوب هوب، وأعمال الإنارة والكهرباء، والمسطحات الخضراء.

وأشار الحلباوي إلى أنه يجري العمل على إعادة تأهيل المدخل الغربي منذ عدة سنوات، وأدت الحرب إلى بعض التأخير في بعض بنود الأعمال التي تسارعت في الفترة الأخيرة، حيث جرى على هذا الصعيد توسيع أوتستراد السومرية باتجاه أوتستراد المزة، وإعادة تأهيل العقدة ١٢ من قصر الشعب باتجاه السومرية والمزة، كما يتم العمل على إعادة تأهيل شبكات البنى التحتية كافة التي تمر بالعقدتين، وإعادة تأهيل المسطحات الخضراء حول العقدتين بمساحة نحو ١٧٥ دونماً، وتأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في السومرية التي تروي هذه المساحة.

رد

أعباء وتكاليف السفر للمتقدمين تتحمل مسؤوليتها الجهة التي قامت بنشر الإعلان من دون التنسيق مع وزارة المالية

السيد رئيس تحرير صحيفة الوطن

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم العدد ٢٩٨٢ تاريخ ١٢/٩/٢٠١٨ تحت عنوان: «المالية لن تجري امتحان المحاسبين القانونيين السبت القادم....إلخ» نبين الآتي:

١- إن مجلس المحاسبة والتدقيق في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٨ قد ناقش إمكانية إجراء امتحان نيل شهادة محاسب قانوني للعام الجاري خلال شهر أيلول في حال توافرت الظروف المناسبة لإجرائه، لكنه لم يبت ويتخذ القرار النهائي بذلك.

٢- إن البت بموعد الامتحان يستوجب انعقاد مجلس المحاسبة والتدقيق لاتخاذ القرار النهائي بذلك، عندها يتم نشر إعلان بموعد التقدم في الصحف الرسمية وعلى موقع الوزارة الإلكتروني.. لكن المجلس لم يجتمع لأسباب تتعلق بتغيير بعض أعضائه والمنضوين حكماً في المجلس بحكم مناصبهم والمحدد بموجب القانون ٣٣ لعام ٢٠٠٩ الناظم لهذه المهنة.

٣- إن ما تضمنه مقالكم حول تكبد الراغبين بالتقدم للامتحان لأعباء وتكاليف السفر.. تتحمل مسؤوليته الجهة التي قامت بنشر إعلان تاريخ التقدم دون التنسيق مع وزارة المالية، علماً أنه لن يتم قبول المتقدمين إلا بعد مراجعة أوراقهم والتأكد من مطابقتهم للشروط الواردة بالإعلان رقم ٣٨/٩٦٤١ تاريخ ٦/٦/٢٠١٨ والمتضمن شروط التقدم إلى الامتحان، أي إن المتقدم لن يحسم أمره إلا بعد صدور القائمة الرسمية بأسماء المقبولين للتقدم للامتحان.

٤- إن التريث في تحديد موعد الامتحان كان بدافع الاستجابة للطلبات العديدة الواردة إلى الوزارة والتي ترجو عدم تحديد الموعد في الفترة المتزامنة مع انطلاق معرض دمشق الدولي وما قد يسببه هذا النشاط من ازدحام وإشغالات في الفنادق.

٥- قامت وزارة المالية عبر موقعها الإلكتروني الرسمي بنشر إعلان يتضمن عدم صحة ما نشر على مواقع «الفيسبوك» عن تاريخ الامتحان مبينة أن الموعد سيحدد لاحقاً.

شاكرين تعاونكم

مدير المحاسبين القانونيين

٦ مليارات ليرة الإيداعات في عقاري اللاذقية في العام الحالي

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد مدير المصرف العقاري «فرع تشرين» في اللاذقية باسم حسن منح المصرف القروض لجميع شرائح المجتمع من أفراد عاديين ومستثمرين وأشخاص اعتباريين، لافتاً إلى تعديل الحد الأدنى لمدة بقاء الوديعة والمبلغ المقابل لها من ستة أشهر حتى ثلاثة أشهر.

وبيّن حسن أن قيمة تحصيلات فرع تشرين من الديون خلال العام الحالي، تجاوزت ٣٣٧ مليون ليرة سوريّة ، منذ شهر كانون الثاني الماضي وحتى شهر آب الفائت، لافتاً إلى أن قيمة الإيداعات المودعة لدى عقاري فرع تشرين منذ بداية العام حتى تاريخه، بلغت نحو ٦ مليارات ليرة سوريّة.

وبيّن حسن أن أنواع القروض التي تمنح بشرط الوديعة «شراء جاهز أو لم يكتمل ، إنشاء عقاري جاهز بسقف ٥ ملايين ليرة لكل منها، وقرض إكمال عقار منجز كامل هيكله بسقف ٣,٦ ملايين ليرة سوريّة، مشيراً إلى أن المصرف احتفظ بحق المودع بالفترة التي توقف فيها المصرف عن منح القروض وذلك بحفظ حقه بالحصول على القرض ضمن المدة القانونية المتبقية بعد معاودة منح القروض في ٢٠١٨/٣/٨.

وأضاف حسن: إن آلية منح القرض تتم عبر الاستعلام عن المقترض والكفلاء قبل تسجيل الطلب عن طريق الاستعلام لدى مديرية المخاطر في مصرف سورية المركزي في دمشق، وبعد الاستعلام وعدم وجود مانع من سحب القرض واستكمال المقترض لكل أوراقه الفنية والمالية يتم منحه القرض ونوعه ومدته.

ولفت مدير العقاري إلى منح عدة قروض دون شرط الوديعة ومنها قرض شراء مسكن جاهز للمكتتبين بالمؤسسة العامة للإسكان، قرض إكمال عقار منجز كامل هيكله، قرض لإنشاء عقار جاهز، قرض إنشاء توسيع مسكن معد للسكن، قرض إنشاء عقار للجمعيات، قرض إنشاء عقار على الهيكل مع المرافق العامة، قرض لإعادة إكمال مسكن معد للسكن.

وحول قرض السلع المعمرة، بيّن حسن أنه يمنح لجميع العاملين في الدولة المواطنة أجورهم لدى المصرف العقاري الممنوحة عن طريق المؤسسة السورية للتجارة بسقف إقراض قدره نصف مليون ليرة سوريّة.

على حين أن القروض السياحية يتم الموافقة عليها بناء على كتاب توسط من وزارة السياحة أو إحدى مديرياتها في المحافظات إلى الإدارة العامة للمصرف وبعدها تتم دراسة الطلبات حسب الأصول ووفقاً للتعليمات الناظمة لعمليات المصرف، بحسب ما ذكر حسن.

وعن القروض الإنمائية، أشار حسن إلى أنها تمنح لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والسياحية والخدمية على ألا يقل مبلغ القرض عن مليون ونصف المليون، ولا يزيد عن عشرة ملايين، وذلك بضمانة عقارية يقبل بها المصرف ولا تقل قيمتها التقديرية عن ٢٠٠ بالمئة، مشيراً إلى الاهتمام الخاص لتمويل القروض الإنتاجية للقطاعين الزراعي والصناعي، وإنشاء أو إكمال أو توسيع المنشآت الصناعية أو إعادة تأهيلها وبما لا يتجاوز نصف مليار ليرة وبما يتناسب مع ضوابط المنح وبما لا يخالف الضوابط والتعليمات التسليفية.

ولفت حسن إلى أنه في الوقت الحالي يقبل المصرف الدخل الحر من المقترض بالإضافة إلى كفيل موظف واحد أو قبول كفالة دخل حر لأحد أقارب الدرجة الأولى من الأصول أو الفروع حصراً في حال لم يكف دخل المقترض المقدم للتسديد.

وأشار حسن إلى أن فوائد القروض حسب نوعه، مبيناً أن فائدة قرض السكن ما بين ١٠,٥ بالمئة، ١١ بالمئة، ١١,٥ بالمئة، وللقروض الإنمائية ١٢,٥ بالمئة، ١٣ بالمئة ، القروض السياحية ١٢ بالمئة.